مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩٠٢

الاثنين، ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، الساعة ١٢/٢٠
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد فالي
	البرتغال	السيد سواريس
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد ليدين
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد نيهاوس
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غوميرسال
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير الخامس للأمين العام عن الحالة في سيراليون (S/1998/486 و Add.1)

98-85574

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

التقرير الخامس للأمين العام عن الحالة في سيراليون (S/1998/558 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي سيراليون والنمسا ونيجيريا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد خين - سام (سيراليون) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد مانز (النمسا)، والسيد غمباري (نيجيريا) المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس التقرير الخامس للأمين العام عن الحالة في سيراليون، في الوثيقة S/1998/486 و Add.1. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1998/620، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1998/629، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول المدرج في قائمتي هو ممثل النمسا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانز (النمسا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. كما أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المرتبط قبرص، وكذلك بلدي رابطة التجارة الحرة - ليختنشتاين والنرويج - العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بقرار مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون. ونحن نوافق تمام الموافقة على أنه سيتم، عن طريق نشر المراقبين العسكريين وأفراد الشرطة المدنية وموظفي حقوق الإنسان، مد العملية الحيوية، عملية السلم والمصالحة في سيراليون التي لا تزال هشة، بما تمس حاجتها إليه من زخم. وتستحق هذه العملية الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالإجراءات الهامة التي اتخذتها حكومة سيراليون نحو تثبيت الاستقرار في البلد. فبعد عودتها إلى السلطة في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٨، تحركت الحكومة بسرعة من أجل إنشاء إدارة فعالة ونشر العملية الديمقراطية. ويهنئ الاتحاد الأوروبي الرئيس كباح على تسمية خبراء مرموقين في الميادين ذات الصلة في وزارته وعلى تسمية رئيس للمحكمة العليا، الذين أيَّد البرلمان تعييناتهم جميعا.

كذلك شرعت حكومة سيراليون في المهمة الرئيسية المتمثلة في المصالحة الوطنية والتعمير والإصلاح. ونحن نشجع حكومة سيراليون بقوة على المحافظة على تصميمها على الامتثال لمعايير حقوق الإنسان الدولية وكفالة تقديم المتهمين بأخطر الجرائم ضد الدولة وضد شعب سيراليون إلى المحاكمة العادلة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بما أعلنته حكومة سيراليون أخيرا من أنها ستمنح العفو لجميع الجنود الأطفال. وفي هذا السياق نلاحظ الجهود الهامة التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام لمسألة الأطفال في حالات النزاع المسلح بجعل سيراليون أحد المشاريع الرائدة، بغية

الاستجابة بطريقة أكثر نشاطا وتضافرا لاحتياجات الأطفال في إطار بناء السلام في أعقاب الصراع. وقد حدد الممثل الخاص أولارا أوتونو، بمناسبة زيارته الأخيرة إلى سيراليون، خمسة مجالات تتطلب إجراء عاجلا: تسريح المحاربين الأطفال وإعادة إدماجهم؛ إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا؛ البحث عن أسر الأطفال الذين لا يرافقهم أحد؛ تأهيل ودعم الضحايا الذين فقدوا أطرافهم، تقديم خدمات التأهيل الطبي والخدمات التعليمية. وتتطلب كل هذه الاحتياجات استجابة فورية من المجتمع الدولي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بجهود حكومة سيراليون من أجل إنشاء لجنة وطنية للتعمير وإعادة التوطين والإصلاح ونلاحظ أنه تم بالفعل اعتماد خطة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، اتفق عليها مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحين الآخرين، بمساعدة من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أن يثني على الدور الهام الذي ما زالت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تؤديه صوب إيجاد حل سلمي للأزمة. ونحن نشجع فريق الرصد على المضي في جهوده الهامة لدعم السلام والاستقرار في سيراليون والتعاون عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون.

ومن رأي الاتحاد الأوروبي أن النجاح في عملية التعمير والإصلاح الوطنية يتطلب التعاون الإقليمي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بجهود الزعماء الإقليميين لتعزيز التعاون المتبادل في المنطقة دون الإقليمية، وبصورة خاصة العلاقات بين ليبريا وسيراليون.

وبغض النظر عن التطورات المحملة بالأمل في ذلك البلد، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال قلقا إزاء استمرار وجود فلول المجلس العسكري المعزول وأعضاء الجبهة الثورية المتحدة في الجزء الشرقي من سيراليون وكذلك في بعض أجزاء من شمال البلد. ويدين الاتحاد الأوروبي المقاومة المستمرة التي تبديها هذه العناصر ضد الحكومة الشرعية لسيراليون وينضم إلى الأمين العام في دعوتها إلى إلقاء سلاحها والاستسلام فورا. ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة أعمال التشويه والاغتصاب والنهب وكل الفظائع الأخرى التي يرتكبها المتمردون. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى وضع حد فوري لكل أعمال العنف ضد السكان المدنيين في سيراليون. ويجب أن يتوقف كل دعم عسكري يجري تقديمه إلى المتمردين. وفي هذا السياق، يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية التقيد بدقة بأحكام القرارين ١١٣٢ (١٩٩٧) و ١١٧١ (١٩٩٨) وتجنب أي عمل يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الحالة في سيراليون.

ويثني الاتحاد الأوروبي على الجهود الباسلة التي يبذلها موظفو الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى العاملين في سيراليون. وسوف نظل قلقين على سلامتهم وندعو جميع الأطراف المعنية إلى تيسير عمل الوكالات الإنسانية.

وخلال الأزمة الأخيرة في سيراليون، واصل الاتحاد الأوروبي بوصفه من المانحين الرئيسيين، تقديم المساعدة الإنسانية من خلال المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية، وتقدم معونة إضافية على شكل برنامج للإنعاش الزراعي الطارئ لتمكين المزارعين من استئناف أنشطة إنتاج الأغذية في أقرب وقت ممكن. ويوفر الاتحاد الأوروبي كذلك المساعدة إلى لاجئي سيراليون في غينيا بهدف تيسير عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم في أسرع وقت ممكن عمليا.

ومع إعادة تنصيب حكومة ديمقراطية مدنية في آذار/ مارس ١٩٩٨، يستعد الاتحاد الأوروبي لاستئناف البرامج التي أوقفت في العام الماضي بعد الانقلاب العسكري. والمشاريع ذات الأولوية العاجلة هي المشاريع المتصلة بالدعم المؤسسي والإنعاش في البلد. وسيولى اهتمام خاص لإعادة إدماج الجنود المسرحين وتسريح المقاتلين الأطفال، استنادا إلى الخبرة المكتسبة في الحالات الأخرى.

ويود الاتحاد الأوروبي الإعراب عن عميق تقديره للأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد فرنسيس أوكيلو، لما بذلاه من جهود دؤوبة بهدف إعادة السلام والأمن إلى سيراليون. ويرحب الاتحاد الأوروبي، في هذا الصدد، باعتزام الأمين العام عقد مؤتمر خاص في ٣٠ تموز/يوليه، بنيويورك، من أجل تعبئة المساعدة الدولية لنزع السلاح، وعملية التسريح وإعادة الإدماج، وإعادة بناء سيراليون وإنعاشها، وسيشارك الاتحاد الأوروبي في هذا المؤتمر مشاركة نشطة.

السيد غومرسول (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون بموجب مشروع القرار المعروض اليوم سيكون موضع ترحيب بالغ. أولا، ستكون البعثة ثالث بعثة لحفظ السلام توفدها الأمم المتحدة خلال أكثر من سنتين. وهذا يشكل اتجاها مشجعا نحو مشاركة الأمم المتحدة بدرجة أكبر في أفريقيا، عقب إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكما حدث في حالة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن ولاية وشكل العملية التي سيؤذن بإنشائها اليوم يعكسان أيضا تعاون الأمم المتحدة المتزايد مع التجمعات أو المنظمات الإقليمية وتحالفات الدول، كما تم إبرازه في تقرير الأمين العام عن أفريقيا [S/1998/318]. وولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون التي تسند إلى المراقبين العسكريين للأمم المتحدة مهمة رصد تنفيذ عملية وطنية لنزع السلاح والتسريح، تجريها قوة إقليمية لحفظ السلام هي فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تعد مثالا جيدا لهذا العمل.

والأهم من ذلك، ان هذه البعثة هي فرصة بالغة الأهمية بالنسبة لسيراليون. فقد أضعنا فرصة مماثلة في أوائل العام الماضي. وقد أدى انقلاب المجلس الثوري للقوات المسلحة الذي أعقب ذلك إلى نكسة لقضية السلام والتعمير، وعمل ضد مصالح البلد لفترة تزيد على سنة. وأمامنا الآن فرصة جديدة للمساهمة في تسوية سلمية لأزمة دامت وقتا طويلا جدا.

إن وجود مراقبي الأمم المتحدة لدعم أنشطة نزع السلاح التي يقوم بها فريق الرصد يساعد على ضمان عدم التحيز في خطة نزع السلاح والتسريح الوطنية ويزيد الثقة في نجاح تنفيذها، مما يشجع المقاتلين على الخروج من الأدغال وتسليم أسلحتهم وإعادة الاندماج في المجتمع الوطني.

ويسعد المملكة المتحدة أنها كانت من الذين أيدوا بقوة مشروع القرار هذا، وشعب سيراليون وحكومته الشرعية. غير أن مشروع القرار وإنشاء عملية لحفظ السلام لا يكفيان. فحكومة سيراليون تقوم بدورها، من خلال مواصلة التقدم لإعادة إنشاء الإدارة الفعالة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون، وعن طريق الخطوات التي تتخذها لتشجيع المصالحة الوطنية والتعمير الوطني.

كما نشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد لما حققاه في سيراليون. ونحيي جهودهما التي اتسمت بتضحيات كبيرة في الأرواح والموارد، لإعادة الأحوال السلمية والآمنة في جميع أنحاء البلد، ونرحب باستعدادهما لكفالة أمن أفراد الأمم المتحدة. ففريق الرصد يستحق الامتنان من جانبنا.

غير أن حكومة سيراليون وفريق الرصد وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون يلزمها مزيد من الدعم من المجتمع الدولي حتى تنجح هذه الاستراتيجية الموحدة من أجل السلام والتعمير. وقد تبرعت المملكة المتحدة بمبلغ مليوني جنيه استرليني لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لحفظ السلام في سيراليون. وقدمنا أيضا ضابطين عسكريين بريطانيين لمساعدة السيد أوكيلو، المبعوث الخاص، وننظر الآن في إمكانية توفير مزيد من الدعم لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون. كما قدمت المملكة المتحدة إلى سيراليون معونة كبيرة في حالات الطوارئ ومعونة إنمائية أطول أجلا.

وفي هذا الصدد، نرحب بحرارة بمبادرة الأمين العام لعقد مؤتمر سياسي خاص رفيع المستوى لسيراليون في ٣٠ تموز/يوليه، من أجل المساعدة في تعبئة الدعم الذي تمس الحاجة إليه من أجل فريق الرصد وحكومة سيراليون. وتتعهد المملكة المتحدة بدعمها الكامل لهذه المبادرة؛ وسيحضر المؤتمر أحد الوزراء البريطانيين، ونأمل في أن يفعل ممثلو عدد كبير من الدول الأعضاء الأخرى كذلك.

وفي غضون ذلك، نحث الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة على المساهمة في الصندوق الاستئماني لتوفير الدعم التقني والسوقي إلى فريق الرصد، ودعم برنامج نزع السلاح والتسريح وغير ذلك من الأنشطة الإنمائية في البلد.

إن تدخل فريق الرصد، ووضع الخطة الوطنية لنزع السلاح والتسريح، ونشر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون قريبا، قد هيأت الظروف المؤاتية لإحداث تغيير حاسم في سيراليون. ويجب على المجتمع الدولي أن

يكفل استفادة سيراليون إلى أقصى حد ممكن من هذه الفرصة لا من خلال مشروع القرار الحالي فحسب بل وكذلك من دعمه المادي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غمبري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي، في البداية، بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. فبالرغم من أن نيجيريا تركت المجلس منذ عامين كعضو غير دائم، فإن وفدي يذكر المناسبات التي توليتم فيها رئاسة المجلس أثناء عضويتنا، ولذلك، فإننا على ثقة، من أن مداولات المجلس، بفضل قيادتكم القديرة، ستدار بمهارة وحكمة وبشكل يكفل العدالة ويعزز مبادئ الميثاق ومقاصده.

إن اعتماد مشروع قرار بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون سيكون من المعالم الفريدة في العلاقة البناءة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في الجهود المبذولة لإعادة السلام والأمن إلى سيراليون. فالدور الإيجابي الذي قامت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفريق الرصد التابع لها في عملية إعادة الاستقرار، بناء على طلب حكومة سيراليون المنتخبة ديمقراطيا موثق جيدا، وقد اعترف به باستمرار مجلس الأمن وأعضاؤه؛ بمن فيهم المتكلم الأخير. وقدمت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا موارد بشرية ومادية كبيرة من أجل إخراج الطغمة العسكرية التي استولت على الحكم في سيراليون. وقد نفذ رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بنجاح خطة السلام من أجل سيراليون التي أيدتها منظمة الوحدة الأفريقيا والأمم المتحدة.

وكانت عودة الحكومة الشرعية للرئيس أحمد تيجان كباح إلى السلطة في سيراليون يوم ١٠ آذار/مارس ١٩٩٨ مناسبة هامة حقا. غير أنه كان من الواضح، أنه يلزم مزيد من الجهود لتعزيز السلام والاستقرار في سيراليون. وفي هذا الصدد، يتطلب الأمر تقديم دعم عاجل وملموس في شكل موارد مالية وسوقية ومادية لتمكين فريق الرصد من التغلب على فلول الطغمة العسكرية التي ما زالت ترتكب أعمالا وحشية لا توصف في مناطق من سيراليون؛ وسوف يساعد هذا الدعم عملية المصالحة والتعمير في ذلك البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تلزم مساعدات إنسانية كبيرة من أجل سيراليون، والبلدان المجاورة لها التي ما زالت تستضيف عددا كبيرا من اللاجئين.

وبناء على مبادرة الأمين العام السيد كوفي عنان قام الجنرال عبد السلام أبو بكر، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أوروبا ورئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية مؤخرا باستضافة اجتماع بين الرئيس أحمد تيجان كباح، رئيس سيراليون والرئيس تيلور، رئيس ليبريا، عقد في أبوجا، يوم ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨.

وتناول الاجتماع، الذي اشترك في رئاسته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمين العام للأمم المتحدة، عدة قضايا إقليمية ودون إقليمية، منها، على وجه الخصوص، السبل المؤدية إلى مواصلة تحسين الأمن والتعاون بين الدولتين المتجاورتين ليبريا وسيراليون، والدور الذي يمكن أن تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة في دعم هذه الجهود. ويتضمن البلاغ الصادر في نهاية قمة أبوجا المصغرة اتفاقات هامة يلزم أن تنفذ الآن بالكامل ودون مزيد من التأخير.

وقد جاء تحديد موعد عقد مؤتمر الأمم المتحدة المقترح بشأن سيراليون في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ في الوقت المناسب. فالمؤتمر سيكون محفلا مناسبا لتوعية المجتمع الدولي بأنشطة حفظ السلام وتشجيع التبرع بالإمدادات الإنسانية وإمدادات الطوارئ. وسوف ينضم وفد نيجيريا ووفود الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى غيرها من الوفود لضمان نجاح المؤتمر.

وفي الوقت نفسه، نود أن نسترعي الانتباه إلى أن الصندوق الاستئماني، الذي سيدعم جهود حفظ السلام في سيراليون، ما زال يحتاج إلى مساهمات كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسوف يوجه وفدي نداء، نيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى هذه الدول لتقديم المساهمات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المساعدة الملموسة المقدمة من الدول في شكل دعم سوقي وتقني ستساعد حكومة سيراليون مباشرة في سعيها إلى تعمير البلد وإنعاشه.

ونرحب بالتوصية التي تقدم بها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات المنازعات المسلحة، السفير أولارا أوتونو، ومؤداها الاعتراف بسيراليون بوصفها من المشاريع الرائدة من أجل التوصل إلى استجابة أكثر فعالية لاحتياجات الأطفال في حالات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. إن هذه التوصية، إلى جانب الجهود التي تبذلها حكومة سيراليون سعيا إلى تحقيق استجابة وطنية فعالة لمصير الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، تبشر بالخير لرفاه الأطفال الذين يعانون من جراء النزاعات العنيفة.

غير أن إنجازا أكبر سيتحقق عند نجاح المجتمع الدولي، في نهاية المطاف، في منع مشاركة الأطفال والهجوم عليهم، وفي وضع حد لظاهرة الجنود الأطفال في أنحاء كثيرة من العالم، وخاصة في القارة الأفريقية.

إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، المؤلفة من المراقبين العسكريين، ومن وحدة طبية جيدة التجهيز وموظفي الدعم المدنيين سوف تساعد في رصد عدة جوانب من الحالة العسكرية والأمنية في سيراليون، بما في ذلك، على وجه الخصوص، نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم.

ويرحب وفدي بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون ترحيبا شديدا ويتمنى لها النجاح في الاضطلاع بولايتها نيابة عنا وعن المنطقة الفرعية وعن المجتمع الدولي ككل. غير أنه من المهم أن نؤكد أن نجاح البعثة سيعتمد، إلى حد كبير، على استمرار التعاون الوثيق وتبادل الدعم بين بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون وفريق الرصد. ولا شك أن هذا التعاون وهذا الدعم سيشجعان على تزايد ونجاح التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فضلا عن التعاون بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية الأخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل نيجيريا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنضم كينيا إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون. ومشروع القرار يؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بحفظ السلام والأمن في سيراليون في الأجل الطويل.

ونود أيضا أن نشيد بوفد المملكة المتحدة لقيامه بتنسيق المفاوضات الخاصة بالنص المعروض علينا.

ونرحب أيضا بوجود أشقائنا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هنا اليوم، في هذه القاعة، وهي الجماعة التي قام فريق الرصد، تحت إشرافها بعمل جدير بالثناء، يتمثل في إعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا للرئيس أحمد تيجان كباح، وفي محاولة إحلال السلام الحقيقي في سيراليون، في نهاية الأمر.

ففي أيار/مايو ١٩٩٧، دعت كينيا وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي أعضاء الزمرة إلى التخلي عن الحكم لتمكين سيراليون من استئناف مكانها الشرعي بين مجتمع الدول. وحتى بعد خلعهم من الحكم رفض أعضاء الزمرة السابقين إلقاء أسلحتهم وهم يرتكبون أعمالا وحشية لا توصف في شمال البلد وشرقه. وينبغي أن تتوقف عمليات القتل الانتقامية هذه، التي ليست لها قيمة من الناحية العسكرية أو الاستراتيجية ونطالب هؤلاء الأشخاص بإلقاء أسلحتهم وترك سكان سيراليون يستأنفون حياتهم الاعتيادية في سلام ووفاق.

وما كان لسيراليون أن تحقق ما حققته الآن دون الجهود البطولية الرائعة لفريق الرصد. ولذلك يسرنا ملاحظة أن مشروع القرار الحالي يعترف بالدور الإيجابي الذي قام به الفريق بل يشيد بهذا الدور، ويدعو المجتمع الدولي إلى توفير مزيد من المساعدة السوقية والمالية من أجل مساعدته في جهوده. ومن المشجع أن نلاحظ أن الفريق يتلقى مثل هذه المساعدة من بعض أعضاء المجتمع الدولي. ونعرف أنه يمكن القيام بما هو أكثر. ففي فترة تناقص الموارد والشعور بالتعب من مساعدة الآخرين، نؤكد أن هذه قضية نزيهة حقا وتستحق كل مبلغ ينفق عليها.

وترحب كينيا بإنشاء فريق الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون كخطوة في الاتجاه الصحيح وستواصل دعمها لجهود السيد فرنسيس أوكيلو، الممثل الخاص للأمين العام لسيراليون. ونحن على استعداد، كما كنا دائما، للمساهمة بالضباط العسكريين والشرطة المدنية لتمكين الأمم المتحدة من تحقيق هدفها المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. ونشيد أيضا بالأمين العام لقيامه بعقد مؤتمر رفيع المستوى عن سيراليون، في نهاية

هذا الشهر، ونرى أنه سيقوم بتعبئة الدعم الدولي من أجل سيراليون، ويبحث في حلول محددة لمشاكلها في عملية بناء السلام.

إن المشاكل العسكرية التي يمثلها المتمردون تتفاقم نتيجة تدفقات الأسلحة والدعم عبر الحدود إلى هؤلاء المتمردين. وفي هذا الصدد، فإن الإعراب عن القلق البالغ الوارد في مشروع القرار يلبي طلب كينيا بأن تكف الأطراف المعنية فورا عن هذه الأنشطة، بينما يؤكد مشروع القرار من جديد واجبات جميع الدول بالالتزام بدقة بأحكام الحظر القائم على توريد الأسلحة.

وليس من المناسب أن نوجه أصبع الاتهام إلى أي دولة، ولكن نناشد بشكل عاجل جميع المستفيدين وقف هذه التجارة اللعينة التي تزيد من فقد الأرواح في سيراليون، بلا معنى. والواقع أن هذه الأسلحة، في أيدي المتمردين قد أدت إلى زيادة تعقيد المشاكل الإنسانية في سيراليون. وبينما كانت الوكالات الإنسانية في الأزمنة السابقة تركز على قضايا مثل إمدادات الأغذية والأدوية، فهي تشارك الآن في إجراءات طبية معقدة، منها استبدال الأطراف، وكذلك توفير المساعدة السيكولوجية لمعالجة تأثير الصدمات الناتجة عن الأعمال الوحشية التي ترتكب ضد الضحايا الأبرياء.

ولهذه الأسباب، نرحب بالجهود التي تبذلها حكومة سيراليون لتنسيق استجابة وطنية فعالة لاحتياجات الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. ويسعدنا ملاحظة أن الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، السفير أولارا أوتونو يعتزم جعل سيراليون أحد المشاريع الرائدة لاستجابة أكثر اتساقا لاحتياجات الأطفال في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ونأمل، إزاء هذه الخلفية، أن نتمكن من تعزيز دعمنا لبعثاته، من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، ضمن تدابير أخرى.

ختاما، ومع بدء سيراليون رحلة جديدة من إنعاش أمنها، كما فعلت في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٦١، عندما نالت استقلالها، يجب أن يبقى هدف المصالحة الوطنية مركز جميع الأنشطة. ونشعر بالتشجيع إذ نلاحظ أن حكومة سيراليون تواصل مد يدها في هذا الصدد، ونشجعها على القيام بالمزيد لأن أساس السلام والاستقرار الدائمين لهذه الأمة العظيمة يكمن في ذلك.

السيد ترك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك مفارقة مرة في المحنة الحالية لسيراليون. فقد بدأ هذا البلد يتدهور إلى عنف غاشم وإلى صراعات من أجل السلطة، ووقوع انقلابات وانقلابات مضادة في آذار/مارس ١٩٩١، حين بدأت مجموعة متنوعة من المقاتلين دعت نفسها الجبهة الثورية المتحدة إلى شرق سيراليون في كويندو وجسر نهر مانو. هذا الغزو أتي في أعقاب القرار الذي اتخذته حكومة سيراليون بالمشاركة بنشاط في عملية حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا المجاورة. وبذلك دفعت سيراليون ثمنا باهظا لوفائها بالتزاماتها وواجباتها تجاه الاستقرار الإقليمي، بشكل يتسم بالجدية والمسؤولية.

ووقع آخر انقلاب في سلسلة الانقلابات العسكرية في أيار/مايو ١٩٩٧ حينما قامت عناصر متمردة من العسكريين بالإطاحة بالحكومة الجديدة المنتخبة ديمقراطيا والانضمام إلى الجبهة الثورية المتحدة. ودفع هذا التطور بسيراليون إلى الفوضى وشكّل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة. وبالتالي ينبغي لمجلس الأمن في هذه المرحلة الحاسمة أن يتخذ إجراء يتجاوز الإجراءات التي اتخذها بموجب قراريه ١١٣٢ (١٩٩٧) و ١١٧١ (١٩٩٨).

إن مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن لاتخاذ إجراء بشأنه اليوم يمثّل استجابة مناسبة. فهو يتناول مجموعة المشاكل المعقدة التي تواجه حكومة الرئيس كباح الديمقراطية التي أعيد تنصيبها ويكمل المساعدة السياسية والعسكرية التي يقدمها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهوده لاستعادة السلام والحياة الطبيعية في سيراليون.

ومن ثم ستصوت سلوفينيا مؤيدة مشروع القرار الذي يقرر مجلس الأمن بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر. ونوافق على أن وجود مراقبي الأمم المتحدة العسكريين والشرطة المدنية ومراقبي حقوق الإنسان سيمثّل إسهاما حقيقيا في الجهود المبذولة لتثبيت الاستقرار وتهيئة الظروف الملائمة لاستتباب السلام الدائم في سيراليون.

ومن بين المسائل التي تحتل موقع الصدارة في جدول أعمالنا نزع السلاح والتسريح. فالحكومة التي أعيد تنصيبها ورثت بلدا بدون جيش عامل بل عددا كبيرا من العناصر العسكرية المجزأة. فمن ناحية هناك فلول الزمرة

العسكرية والجبهة الثورية المتحدة. ومن ناحية أخرى هناك أعضاء قوات الدفاع المدني. ويظل احتمال نشوب نزاع كبيرا ما لم يتحقق تقدم حقيقي في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. وفي هذا الصدد، تدين سلوفينيا استمرار مقاومة الطغمة العسكرية المخلوعة والجبهة الثورية المتحدة وتضم صوتها إلى باقي أعضاء المجلس في المطالبة بإلقائهم أسلحتهم فورا.

ولا تقل عن ذلك أهمية قضية المصالحة وإعادة الإدماج. وهذه مسألة حساسة خاصة في ضوء وجود عدد كبير من الجنود الأطفال الذين جندتهم الجبهة الثورية المتحدة قسرا. ولكي يضمن عناصر الجبهة ولاء هؤلاء الأطفال غالبا ما يجبرونهم على معاملة أفراد أسرهم بوحشية أو قتلهم، مما دمر بالتالي أواصر الثقة بين الأطفال ومجتمعاتهم المحلية. لذا ثمة حاجة إلى عملية مصالحة حقيقية وطويلة الأجل لإدماج هؤلاء الأطفال مرة أخرى في المجتمع. وبالتالي ترحب سلوفينيا بالجهود التي تبذل لجعل سيراليون أحد المشاريع النموذجية للاستجابات الأكثر تضافرا وفعالية لحاجات الأطفال بعد انتهاء الصراع.

ورغم كل الدمار والفوضى، لا تزال سيراليون بلدا يزخر بالموارد. فاللون الأخضر في عَلم سيراليون ثلاثي الألوان يرمز بالفعل إلى موارد البلد الطبيعية الثرة. إلا أن أهم ما يميِّز سيراليون هو أنه أمة تشترك المجموعات الإثنية الأصلية فيها في ثقافات متشابهة عموما. وليس بها صراع ديني والزواج بين أفراد المجموعات المختلفة أمر شائع. وقد حافظت المجموعات الإثنية في البلد على السلام فيما بينها إبان حكم الزمرة العسكرية. وعلاوة على ذلك، أظهر شعب سيراليون في انتخابات شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦ تأييده القوي للحكم الديمقراطي ومقدرته على استخدام الوسائل الديمقراطية، وهو ما يضمن شرعية السلطة السياسية.

وفي هذا السياق، من الضروري أيضا ملاحظة أن سيراليون لا تعاني من حرب أهلية. وليس للجبهة الثورية المتحدة دعم سياسي يصلح لمساندتها ولا حتى منطقة يمكنها فيها الفوز ديمقراطيا، لذا فقد رفضت في الماضي عدة دعوات للانضمام إلى العملية السياسية. وهي تشكّل الآن مع فلول الزمرة العسكرية كيانا هلاميا بدون هيكل قيادة واضح. وبالتالي لم يؤد العنف المرتكب ضد المدنيين، رغم بشاعته، إلى تقويض أسس البلد.

إن سيراليون تملك جميع المتطلبات الأولية لبناء دولة ناجحة. ويتعيَّن على أبناء سيراليون أن يعتمدوا على إمكاناتهم وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعدهم في جهودهم. ومن ثم فإن سلوفينيا متفائلة بقدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرار بالإجماع اليوم. وسيسهم مدى الإجماع بين أعضاء المجلس بدون شك في نجاح بعثة الأمم للمراقبة في سيراليون في مساعدة أفراد شعب سيراليون على تشكيل مستقبل آمن لهم ولأطفالهم.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تولي اليابان أهمية كبيرة لدور الأمم المتحدة الإيجابي في استعادة السلام والاستقرار وفي تعزيز حماية حقوق الإنسان في سيراليون عقب إعادة تنصيب الحكومة المشروعة للرئيس كباح في آذار/مارس. وباسم وفد اليابان، أود أن أعرب عن تقديري الخاص، في هذا الصدد، للسيد فرانسيس أوكيلو، المبعوث الخاص للأمين العام. وأود أيضا الإشادة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبفريق الرصد التابع لها على جهودهما لاستعادة السلام والأمن في غرب أفريقيا.

كذلك، لا بد لي من الإعراب عن عميق قلق حكومة اليابان إزاء استمرار مقاومة فلول الطغمة العسكرية المخلوعة والجبهة الثورية المتحدة وإزاء الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي يرتكبونها ضد السكان المدنيين في سيراليون. ومما يثير الجزع بوجه خاص التقارير التي ترد عن انتهاك حقوق الأطفال، لا سيما نظرا إلى أن الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، السيد أولارا أوتونو، أوصى مؤخرا بأن تصبح سيراليون موضع تركيز مشروع رائد يستجيب لحاجات الأطفال.

ومن الضروري أن يلقي الجنود أسلحتهم وأن يعاد إدماجهم في المجتمع. والواقع أن عملية نزع السلاح والتسريح التي تنتهجها حكومة سيراليون لتحقيق ذلك الهدف عملية ضرورية ليس فقط لاستعادة السلام والأمن وإنما أيضا من أجل الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والتنمية في سيراليون.

إن دعم اليابان لمشروع القرار المعروض علينا ينبني على فهمها لكون دور بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون يتمثل في رصد عملية نزع السلاح والتسريح بالنيابة عن حكومة سيراليون وفريق الرصد

التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فضلا عن توفير الدعم اللازم للحفاظ على السلم والأمن في المنطقة. ونحن نعتقد أن البعثة، اعتمادا على عمل المبعوث الخاص أوكيلو وبالتنسيق مع فريق الرصد، ستوفر أنجع الوسائل لتعزيز تطبيع الحالة في ذلك البلد. ونرحب أيضا بنشر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لرصد منطقة الحدود بين ليبريا وسيراليون.

وأخيرا، أود أن أدلي بتعليق عن التأخير المؤسف في إيصال المساعدة الإنساني إزاء العدد المتزايد من اللاجئين والمشردين داخليا، بسبب تدهور الحالة الأمنية في البلد. وقد استجابت اليابان، من جانبها، للنداء العاجل الذي صدر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فاستجابت بكل ما في وسعها للمساعدة على تحسين هذه الحالة. وأملنا كبير في أن يتسنى تنفيذ أنشطة الغوث الإنساني بفعالية في موسم الأمطار القادم حتى نتجنب المزيد من التدهور في الحالة.

وترحب اليابان أيضا بمبادرة الأمين العام لعقد مؤتمر خاص في ٣٠ تموز/يوليه للمساعدة في عملية إعادة التعمير والتأهيل في سيراليون. واليابان على استعداد للقيام بدور نشط في ذلك المؤتمر.

لقد عانى شعب سيراليون مصاعب جمة لفترة أطول مما ينبغي. ويحدو اليابان أمل صادق في أن تنتهي معاناة ذلك الشعب وأن يتمكن أفراده في وقت قريب من أن ينعموا بثمار السلام والتنمية.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): هذه هي المرة الثانية التي يشارك فيها وفد بلدي في جلسة لمجلس الأمن لإنشاء بعثة لحفظ السلام. ويسرنا بوجه خاص أن نوافق على هذه البعثة إلى سيراليون نظرا لحقيقة، أن البلد، بعد أن واجه حالة تتسم بالفوضى، بدأ عملية التأهيل والتعمير بمساعدة المجتمع الدولي.

وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد مجددا على الأهمية التي توليها كوستاريكا للدور الذي يضطلع به المجلس في الانتقال إلى السلام وفي عملية بناء السلام. ولذا، يسرنا بصورة خاصة أن نشير إلى أن هذا التوجه هو ما انتهجته البعثات الجديدة التي وافقنا عليها هذا العام.

لقد قطع سيراليون شوطا كبيرا منذ الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٧. ورحبنا بالتقرير المتعلق بالتقدم السريع الذي أحرزته حكومة سيراليون في إنشاء نظام دستوري وبجميع الجهود التي بذلت للنهوض بالمصالحة الوطنية. وهذه الحالة يمكن أن تكون نموذجا للعديد من المبادرات والأنشطة الجارية.

أولا، يؤمن بلدي إيمانا راسخا بأهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذه الحالة، قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور حاسم، ويظل فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الهيئة التي أنيط بها رصد الأمن والمحافظة على الاستقرار في سيراليون. ويؤيد بلدي جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز الصلات بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جميع المناطق، وكذلك إنشاء قنوات معلومات مباشرة ودائمة.

وثانيا، أيدت كوستاريكا رفع الجزاءات المفروضة بمقتضى القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) عندما سمحت الظروف بذلك. وقد أظهر ذلك أن الجزاءات لها استخدام محدد ولا ينبغي أن تكون دائمة. والتغيير الذي أدخل باتخاذ القرار ١١٧١ (١٩٩٨) يدل على أن هذه الآلية يمكن استخدامها فقط من أجل معاقبة أولئك الذين لا يمتثلون لقرارات المجلس ويهددون السلم والأمن الدوليين.

وثالثا، تؤيد كوستاريكا إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون لفترة أولية مدتها ستة أشهر، من أجل رصد الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلاد ومساعدة الحكومة وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أنشطة نزع الأسلحة والتسريح، ورصد تسريح المقاتلين السابقين ورصد الامتثال للقانون الإنساني الدولي ومراقبة الأحوال الأمنية في شتى مناطق البلد. وهذه العملية، التي ستجري تحت سلطة المبعوث الخاص للأمين العام، ستعتمد على عناصر مدنية ترى كوستاريكا أن مهمتهم بالغة الأهمية. إن إعداد قوة شرطة فعالة أمر حيوي من أجل الحفاظ على الأمن في سيراليون، لذلك لا غنى عن ذلك العنصر المناط به دعم هذا الجهد.

والعنصر المدني الآخر الذي يشكل جزءا من البعثة سيتناول حقوق الإنسان، التي تعتبرها كوستاريكا بالغة الأهمية. ومما يثير القلق البالغ البلاغات عن الهجمات على السكان المدنيين التي ترتكبها القوات المتمردة، وخاصة

في شمال البلاد، ولا يزال عدد المدنيين المبلغ عن تعرضهم لاعتداء أو التشويه أو الاغتصاب وكذلك عدد الوفيات، عاليا جدا. ويرى وفد بلدي أن هذه مشكلة رئيسية ينبغي النظر فيها وحلها فورا. وفي هذا السياق، يتفق وفدنا مع الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام بأن هذه الأعمال ينبغي توثيقها حتى يتسنى لنا عن هذا الطريق أن نكافح الإفلات من العقاب. كذلك فإننا نؤيد توصية الأمين العام من أجل تعزيز عنصر حقوق الإنسان في مكتب المبعوث الخاص وبأن يشكل هذا العنصر جزءا من البعثة، وكذلك، وكما أشير في مشروع القرار المعروض عليها، أن يساعد حكومة سيراليون على تعزيز مؤسساتها العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وختاما، أود أن أعرب عن قلق بلدي إزاء حالة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في سيراليون. فيوميا تهرب أعداد متزايدة من المدنيين إلى المعسكرات في غينيا وليبريا وأعداد اللاجئين تتزايد. ووفقا لتقارير إدارة الشؤون الإنسانية، فإن زهاء ٣٠٠ شخص يرحلون إلى غينيا يوميا للجوء هناك وتشير التقديرات إلى أن ٠٠٠ ١٥٠ شخص لجأوا فعلا في غينيا وليبريا. وعلى الصعيد الداخلي، بلغت أعداد الأشخاص المشردين رقما يزيد على ٠٠٠ ٣٠ ونأمل في أن تساعد جهود المجتمع الدولي ووكالات المعونة الإنسانية على تقليل هذه الأرقام المزعجة.

السيد شن غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): اعتمد الرئيس كباح وحكومة سيراليون، منذ شهر آذار/مارس، سلسلة من التدابير الفعالة من أجل استقرار الحالة العامة في ذلك البلد. وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يؤدي دورا إيجابيا في هذا الصدد، ويعرب وفد الصين عن تقديره له. بيد أن الحالة في سيراليون لم تستقر استقرارا كاملا. إذ أن بعض المتمردين المسلحين من الطغمة العسكرية السابقة ما زالوا يقاومون ويرتكبون أعمالا وحشية ضد السكان المدنيين. وهناك أيضا بوادر على أن بعض العناصر في ليبريا متورطة في أنشطة المتمردين ضد حكومة سيراليون. وتعرب حكومة الصين عن قلقها إزاء هذه المسألة التي تأمل في أن تحظى باهتمام المجتمع الدولي.

واستجابة لطلب حكومة سيراليون والبلدان الأفريقية الأخرى المعنية، ستوفد الأمم المتحدة بعثة للمراقبة في سيراليون لمساعدة الحكومة المضيفة وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على استعادة الاستقرار في سيراليون وتسهيل المصالحة الوطنية. وهذه هي المرة الثانية في السنوات الأخيرة التي يقوم فيها مجلس الأمن بنشر بعثة لحفظ السلام في أفريقيا، وهذا يدلل على إرادة المجتمع الدولي لدعم ومساعدة البلدان الأفريقية على نحو فعال في إحلال السلام والاستقرار. ونحن نعتقد بأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار في سيراليون والمنطقة المجاورة وبأنه سوف ييسر من تحقيق المصالحة الوطنية وبدء الإنعاش الاقتصادي في وقت أسرع.

لذلك تؤيد حكومة الصين إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون وستنظر نظرة إيجابية إلى إلحاق مراقبين عسكريين في البعثة. ونأمل أن تعمل الأمانة العامة مع الحكومة المضيفة وفريق الرصد التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل استكمال الترتيبات في وقت مبكر من أجل ضمان سلامة المراقبين العسكريين وغيرهم من أفراد بعثة المراقبة. كما نأمل في أن تراعي البعثة تماما رأي حكومة سيراليون وتحترم احتراما كاملا سيادتها وتتعاون تعاونا جيدا مع فريق الرصد.

والصين ستصوت مؤيدة مشروع القرار.

السيد الدوسري (البحرين): أود في البداية أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأمين العام على التقرير الوافي والمفصل الوارد في الوثيقة S/1998/486. كما لا يفوتني أن أقدم الشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام وموظفي الأمم المتحدة العاملين في سيراليون وإلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما يقومون به من جهود لإعادة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد.

يطالعنا التقرير بالكثير من الايجابيات التي قامت بها مشكورة حكومة سيراليون منذ إعادة الرئيس المنتخب كاباه إلى الحكم، إلا أنه ما زال هناك الكثير من السلبيات والمشاكل التي يجب التصدي لها وعلاجها مثل إرساء الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلاد ونزع سلاح مؤيدي المجلس العسكري السابق الذين ما زالوا يهاجمون المدنيين الأبرياء العزل، ويتسببون في تشريدهم وتعريض حياتهم للخطر ويرتكبون أبشع الجرائم بحقهم الأمر الذي يدينه

وفد بلادي لما له من سلبيات على أمن واستقرار البلد ويؤجل تحقيق المصالحة الوطنية.

نظرا للحالة الأمنية والاجتماعية الراهنة المتردية في سيراليون، يأمل وفد بلادي أن يسهم إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون في دعم الأمن والاستقرار في ذلك البلد بشكل خاص وفي المنطقة بشكل عام. إن مهمة البعثة مكملة لمهمة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولذلك يشدد وفد بلادي على ضرورة التنسيق الوثيق بين هاتين البعثتين. كما يدعو وفد بلادي جميع الأطراف لضمان أمن وسلامة أفراد هذه البعثة وحماية ممتلكاتها، لتمكينها من تحقيق الأهداف المرجوة منها. كما نرحب بقرار الأمين العام عقد مؤتمر رفيع المستوى لتعبئة المساعدة اللازمة لأنشطة حفظ السلام واحتياجات الطوارئ والاحتياجات الإنسانية وإعادة التعمير والإصلاح في سيراليون.

وبناء على ما تقدم فقد شارك وفد بلادي في الاجماع بشأن نص مشروع القرار الذي أمامنا.

السيد دانغي رواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عن طريق فريق الرصد التابع لها، لإعادة إرساء الشرعية الدستورية والسلام في سيراليون، تستحق من المجتمع الدولي ليس الترحيب فقط وإنما الدعم. وبالفعل مكّنت تلك الجهود الحكومة المنتخبة ديمقراطيا من تنفيذ أنشطة تتعلق بوجه خاص بإعادة تنظيم إدارتها والشروع في المصالحة الوطنية.

إن مساهمة الأمين العام الملموسة والمقدرة، التي تمثلت في إرسال بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ستساعد حقا في بلوغ أهداف السلام وإعادة التعمير في ذلك البلد. وبالطبع، ينطوي التحقيق الكامل لتلك الأهداف على رصد الحالة العسكرية والأمنية، ونزع السلاح، والتسريح، واحترام القانون الإنساني الدولي.

ولهذه الأسباب جميعها، سيصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار القاضي بإنشاء بعثة المراقبة.

السيد ليدن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن قرار اليوم، الذي يقضي بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، يمثل مساهمة هامة من جانب المجتمع الدولي في عملية السلام وإعادة البناء في سيراليون. ويولي بلدي أهمية خاصة إلى كون البعثة، إلى جانب اشتمال مهمتها على رصد الحالة العسكرية والأمنية وعملية نزع السلاح والتسريح، تشتمل كذلك على رصد احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

وستقوم البعثة بمواصلة وتعزيز العمل الهام للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد فرانسس أوكيلو، وزملائه، الذين أود اغتنام هذه الفرصة للإشادة بجهودهم المخلصة.

إن الأولوية العليا الآن لسيراليون تتمثل بالطبع في وقف الأعمال العدائية، ثم نزع السلاح والتسريح. ولكن، لا تقل عن ذلك أهمية ضرورة اعتماد وجهة نظر أشمل بشأن كيفية التوصل إلى حل طويل الأمد. ومن هنا تنبع ضرورة ما احتوى عليه مشروع القرار من تركيز على الحاجة إلى الدخول في عملية حقيقية للمصالحة الوطنية وإعادة التعمير وإعادة التأهيل، حيث أنه يسعى بذلك أيضا إلى تناول الأسباب الأساسية للصراع. وينبغي أن نشيد بحكومة سيراليون على ما أنجزته من أعمال في هذا الميدان، بهدف تثبيت الاستقرار في البلد وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.

لقد اضطلعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور هام في عملية السعي لإحلال السلام في سيراليون. وينبغي تشجيع فريق الرصد التابع لها على تنسيق جهوده مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون. والجهود المشتركة للأمم المتحدة وفريق الرصد، بوصفه منظمة دون إقليمية، تتماشى جيدا مع الطموح العام للمجتمع الدولي في دعم وتعزيز القدرة الأفريقية على حفظ السلام.

إن استمرار مقاومة الحكومة الشرعية وأعمال العنف التي يرتكبها ضد السكان المدنيين أفراد الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة هو أمر غير مقبول. وتدين السويد بشدة الفظائع التي يرتكبها المتمردون بحق السكان المدنيين. ونحث جميع الأطراف المعنية على مراعاة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وثمة قلق مستمر أيضا إزاء عدم الاستقرار السياسي في المنطقة ككل. بيد أن الاجتماع الأخير بين

رئيسي سيراليون وليبريا، في ٢ تموز/يوليه، مثل خطوة إيجابية. كذلك نرحب بالتعاون البنّاء من جانب الحكومة الليبرية في تأييد إمكانية نشر المراقبين العسكريين على طول الحدود بين البلدين.

ومن الضروري للغاية القيام بعمل منسق وشامل. ورغم أن المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على عاتق حكومة سيراليون فإن المجتمع الدولي أيضا عليه القيام بدور حيوي.

ونظرا للحالة الإنسانية الخطيرة، ترحب السويد بالجهود الإنسانية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمات الأخرى، بالرغم من محدودية الموارد المالية المتوفرة حتى الآن. وفي هذا السياق، أود أن أذكر أنه، في شهر حزيران/يونيه، قررت السويد أن تساهم بما مقداره مليون دولار تقريبا لدعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في مساعدة لاجئي سيراليون في غينيا (كوناكري) وليبريا، بالإضافة إلى مساهماتنا السابقة في الجهود الإنسانية في سيراليون.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الصعوبات التي يلاقيها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في وقف أنشطة التمرد وأعمال أعضاء الزمرة العسكرية السابقة في سيراليون توضح أن الحالة هناك لا تزال هشة وأن ما أحرز من تقدم يظل مهددا. إلا أن حالات عدم اليقين هذه لا ينبغي أن تمنعنا من الترحيب بإعادة تنصيب الحكومة الدستورية لسيراليون أو من أن نحس بالرضى عن نواياها الظاهرة بالشروع في عملية الإصلاح، لا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون وإعادة تنظيم الدولة.

وينبغي أن يساعد وجود بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون في تثبيت الاستقرار وتمكين السلطات الشرعية في سيراليون من توطيد دعائم سلطتها. ومن ثم فقد سررنا بوجه خاص من المبادرات التي اتخذها عدد من أعضاء المجلس لإنشاء بعثة المراقبة وتنظيمها والحصول على الموافقة عليها. وستكون هذه هي العملية الجديدة الثانية التي ينشئها مجلس الأمن في غضون ثلاثة شهور في أفريقيا. ونرى في هذا القرار دليلا على اهتمام مجلس الأمن والمجتمع الدولي بمساعدة أفريقيا على منع الأزمات وتسويتها.

إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون يمكّن من معالجة البعدين العسكري والمدني للنزاع. ويدل تنوع المهام الموكلة إلى البعثة على هذه التطلعات. وتشمل تلك المهام رصد برنامج تسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم؛ والمساعدة في رصد احترام القانون الإنساني الدولي، كما ركز على ذلك للتو سفير السويد؛ ورصد برنامج إعادة تنظيم قوة الشرطة؛ وتوفير المساعدة التقنية لمعاونة حكومة سيراليون على تلبية احتياجات البلد في ميدان حقوق الإنسان.

وتمثل البعثة أيضا تجربة جديرة بالاهتمام ومبشرة بالخير والنجاح، تجري بالتنسيق بين عملية إقليمية - وهي العملية التي ينفذها فريق الرصد بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - وعملية للأمم المتحدة. ونرحب بالمساهمة الهامة التي ستضفيها هذه التجربة على تثبيت الاستقرار في ذلك البلد. ومن ثم سيعتمد نجاح بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون على التعاون الملموس بين المهمتين: المهمة الأولى لفريق الرصد والمهمة التكميلية لبعثة المراقبة. بيد أنه، مرة أخرى، يجب أن يسير ذلك التعاون وفق المسارات المرغوبة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي نوليها ثقتنا.

وتندرج بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون في الإطار السياسي للمصالحة الوطنية الحقيقية. ومرة أخرى، نعرب عن ارتياحنا للنوايا التي أعلنتها حكومة سيراليون في هذا الصدد. ومن ثم، فإننا نأمل أن تتمكن بعثة المراقبة من دعم جميع المبادرات، لا سيما مبادرات الحكومة، لاستعادة العملية الديمقراطية والتعجيل في إعادة تعمير سيراليون وانتعاشها.

السيد سواريس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بياني بالقول بأن البرتغال تؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به توا ممثل الاتحاد الأوروبي.

إن آثار الصراع في سيراليون وما يبدو حاليا أنه بزوغ تدريجي لحالة ما بعد الصراع تتطلب ردا منسقا من جانب المجتمع الدولي ومن الحكومة الشرعية لتلك الدولة. وما لم تتوفر الإرادة السياسية في سيراليون للتغلب على التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة، سيظل توطيد السلم بعيد المنال؛ وينطبق ذلك أيضا إذا أخفق المجتمع الدولي في تقديم المساعدة الحقيقية إلى شعب سيراليون.

وفي هذا الصدد، تثني البرتغال على جهود حكومة سيراليون من أجل استعادة العملية الديمقراطية والنهوض بمهام المصالحة الوطنية وإعادة التعمير والإنعاش. ونرحب على وجه الخصوص باعتماد الرئيس كباح مؤخرا لخطة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ويعلق وفدنا أهمية خاصة على أحكام مشروع القرار المعروض على المجلس والتي تؤكد على الحاجة إلى تشجيع المصالحة الوطنية. ونضم صوتنا أيضا إلى الآخرين في المطالبة لا بإلقاء السلاح من جانب شراذم المجلس العسكري المخلوع وأعضاء الجبهة الثورية المتحدة فحسب، بل أيضا احترام جميع القوات والفئات في سيراليون لحقوق الإنسان والتقيد بقواعد القانون الإنساني الدولي. وإن الامتثال الكامل للحظر على الأسلحة المفروض بموجب القرار ١١٧١ (١٩٩٨)، وخاصة من قبل البلدان المجاورة، سيكون أيضا عاملا رئيسيا في توطيد الاستقرار في سيراليون.

وفي هذا السياق، سيكون إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون خطوة ملموسة في الاتجاه الصحيح. فولايتها المحددة بدقة واضحة بجلاء ويجب احترامها بالكامل من جانب جميع الأطراف المعنية في هذه العملية. ونرحب بالتزام فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بكفالة أمن أفراد الأمم المتحدة، ونأمل في اتخاذ جميع الترتيبات الأمنية اللازمة قبل إرسال مراقبي البعثة فعليا إلى سيراليون.

وتؤكد البرتغال أيضا على أهمية الفقرة ١٤ من مشروع القرار، والتي ترحب بالجهود التي تبذلها حكومة سيراليون لتنسيق الاستجابة الوطنية لاحتياجات الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، وكذلك بتوصية الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال في حالة النزاعات المسلحة بأن تكون سيراليون أحد المشاريع الرائدة في سياق بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وإن المناقشة المفتوحة حول هذا الموضوع التي جرت في هذه القاعة في الشهر الماضي تحت رئاسة البرتغال واعتماد البيان الرئاسي في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ في أعقابها يؤكدان الأهمية الخاصة التي يعلقها هذا المجلس على هذا الموضوع.

وللأسباب التي ذكرتها توا، ستؤيد البرتغال مشروع القرار المعروض على المجلس.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): للمرة الرابعة هذا العام يجتمع مجلس الأمن لاعتماد مشروع قرار بشأن الحالة في سيراليون. ففور استعادة الرئيس أحمد تيجان كباح لولايته الدستورية، اعتمد المجلس، في ١٦ آذار/مارس، القرار ١١٥٦ (١٩٩٨)، الذي رفع الحظر على منتجات النفط الذي فرضه القرار ١١٣٢ (١٩٩٧).

ولكن للأسف، لم يعقب عودة الرئيس الشرعي إلى منصبه تحقيق السلام. فالمقاومة الإجرامية من قبل أعضاء المجلس الحاكم السابق وحلفائهم في الجبهة الثورية المتحدة ظلت تسبب المعاناة لشعب سيراليون.

وفي ١٧ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس القرار ١١٦٢ (١٩٩٨)، الذي أرسل إلى المنطقة فريقا مؤلفا من ١٠ ضباط اتصال عسكريين لتعزيز مكتب المبعوث الخاص للأمين العام وللتعاون مع الحكومة ومع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي ٥ حزيران/يونيه، قرر القرار ١١٧١ (١٩٩٨) أن ينطبق حظر الأسلحة على القوات المتمردة فقط. وعلى الرغم من كل ذلك، استمرت المقاومة في بعض المناطق، وظلت المعاناة الإنسانية مستمرة بلا هوادة في مناطق القتال. وواصلت الجبهة الثورية المتحدة أعمال القتل والتشويه والتخريب، مما أدى إلى تدفق اللاجئين إلى ليبريا وغينيا.

وفي الوقت ذاته نلاحظ أن الأمين العام يبلغ المجلس بأن الحالة قد تحسنت في بعض جوانبها تحسنا كبيرا. والآن ينبغي لنا أن نعتمد مشروع قرار لننشئ بموجبه بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، تتمتع بولاية شاملة نأمل أن تساعد بطريقة فعالة مهمة تشجيع المصالحة، ومساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وضع حد للقتال، والمساعدة على تنفيذ خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتفق عليها بين حكومة سيراليون، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وغيرهما من المانحين.

وعنصرا حقوق الإنسان والشرطة في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون يحظيا بأهمية بالغة. فاحترام القانون الإنساني شرط مسبق للسلم الدائم. والذود عن حقوق الإنسان أمر لا غنى عنه للديمقراطية الفعالة. ويلزم معالجة الدمار الذي سببه المجلس الحاكم وحلفاؤه. ويحدونا الأمل في أن يساعد مؤتمر الأمم

المتحدة الخاص بشأن سيراليون على زيادة حجم المساعدة الماسة المقدمة إلى ذلك.

ويتطلب الوضع الإنساني ومحنة الأطفال الذين أجبروا على الانضمام إلى العصابات المسلحة اهتماما مستمرا. وأود أن أثني على السفير أولارا أوتونو، ووكيل الأمين العام فييرا دو ميللو، والسيد فرانسيز أوكيلو على دورهم الهام في الجهود المبذولة للتصدي لهذا الوضع الخطير.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتنان وفدي لوفد المملكة المتحدة على مبادرته الميمونة في تقديم مشروع القرار المعروض علينا، والرامي إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون. إن هذه البعثة، في رأينا، ستكمل الجهود التي يبذلها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويمكن اعتبارها شراكة معززة بصورة متبادلة لتنفيذ خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وبينما لا نريد أن نطلق أبواقنا، لا بد لنا أن نعترف بأن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ما برح يضطلع بدور حفظ السلام بطريقة لا تستحق الثناء فحسب، بل تستحق أيضا دعمنا المستمر من الناحية السوقية والمادية. وفي هذا السياق، نود أن نشكر الولايات المتحدة وباقي البلدان الأخرى التي ما فتئت تقدم المساعدة لفريق الرصد بشكل أو بآخر. وهذه المساعدة ضرورية بسبب استمرار وجود بعض المقاومة في أجزاء معينة من البلاد من قبل عناصر المجلس العسكري الحاكم السابق الضال والمتمردين من الجبهة الثورية المتحدة السيئة السمعة في تحالفهما الشرير لمواصلة إشاعة أقصى درجات الفوضى في البلاد.

وفي ظل هذه الخلفية، ومع الأخذ في الاعتبار أن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون لن تمتلك قوة خاصة بها، فإن نجاح البعثة سيعتمد إلى حد كبير على قوة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كمًّا، ونوعا. وفي الواقع، لن تنشر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون إلا في المناطق المأمونة وسيكون فريق الرصد وحده القائم على توفير الأمن اللازم.

ويبقى إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون تطورا ميمونا وينبغي أن يقدم التعزيز المعنوي لحكومة أحمد تيجان كباح وشعب سيراليون. ونلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها حكومة سيراليون لبسط سلطتها إلى أقصى حد ممكن على جميع أرجاء البلد، ومتابعتها في الوقت ذاته مهمة المصالحة الوطنية وإعادة التعمير والإنعاش.

ويحدونا وطيد الأمل في أن انعقاد مؤتمر رفيع المستوى لتعبئة المساعدة لسيراليون سيبعث بالرسالة الصحيحة إلى جميع أبناء سيراليون للتسريع في عملية المصالحة الوطنية. وهذا لا يستبعد متمردي الجبهة الاتحادية الثورية ولا فلول المجلس الحاكم المعزول، الذين ينبغي أن يستغلوا الآن الفرصة المتاحة لهم لإلقاء أسلحتهم بشرف، والإسهام بصورة بنَّاءة في ولادة بلدهم من جديد.

ويود وفدي أيضا أن يثني على القمة المصغرة التي عقدت مؤخرا في أبوجا بمبادرة من الأمين العام، وبحضور الرئيس تايلور والرئيس كباح، بوصفها مصدرا لرفع المعنويات. ونود أن نحيي الأمين العام والقيادة النيجيرية الجديدة على عقد ذلك الاجتماع الهام، والذي سيعزز دون شك تدابير بناء الثقة بين البلدين المجاورين. ويثلج صدرنا أن نلاحظ أنه أثير في اجتماع أبوجا اتفاق عدم الاعتداء في إطار اتحاد نهر مانو.

وجميع هذه التطورات بشير خير لبعثة المراقبة التي نوشك على إنشائها في سيراليون. ولذلك سيصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار المعروض علينا.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئ المجتمع الدولي يشهد في هلع تدهور الحالة في سيراليون. وبصيص الأمل الذي شعرنا به جميعا عندما عاد الرئيس كباح وحكومته إلى فريتاون في آذار/مارس سرعان ما طمسته الأعمال الوحشية الفظيعة التي ارتكبتها العصبة الحاكمة الهاربة والقوات المتمردة. ونشعر بالقلق الشديد إزاء استمرار القتال في الأرياف والمذابح وتشويه المدنيين والأنباء عن تدفق الأسلحة إلى المتمردين عبر الحدود والعدد الكبير من اللاجئين والأشخاص المشردين. وهذه الحالة الإنسانية تستدعي اهتمامنا العاجل كما تستدعي توفير الموارد لتلبية الاحتياجات المتعددة للغذاء والمأوى والرعاية

الطبية. والولايات المتحدة ستقدم اسهاما يزيد على ٥٥ مليون دولار في شكل مساعدات لسيراليون واللاجئين في البلدان المجاورة. ومطلوب من المجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الموارد، ونحن بدورنا سندلي بدلونا.

وفي هذه المأساة الإنسانية، فإن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يحمل آمال شعب سيراليون برمته الذي يود أن يعيش في سلم في ظل حكومة ديمقراطية. وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يؤدي مهمته بشكل يبعث على الاعجاب في مساعيه لتوفير الأمن لحكومة وشعب سيراليون. إن الأمن الكافي لازم من أجل نجاح المساعدات الإنسانية ونزع الأسلحة والتسريح والمصالحة الوطنية والتنمية. ونحن نثني على الدور الرائد الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وخاصة البلدان المساهمة بقوات في فريق الرصد، لمساعدة جارتها سيراليون على استعادة النظام الديمقراطي والأمن الأساسي.

بيد أن فريق الرصد يواجه تحديا أكبر مما كنا نتوقعه فهو يحتاج إلى مساعدتنا. إن الفريق يحتاج إلى قوات إضافية ووسائل نقل أفضل ودعم سوقي أكبر لمواصلة حماية المدنيين من ويلات المتمردين والعصبة الحاكمة السابقة. ونحث جميع أصدقاء سيراليون على مساعدة فريق الرصد بينما يواصل مهمته الحاسمة لإعادة استتباب الأمن لدولة هشة.

ومشروع القرار المعروض اليوم جزء حيوي من تلك المساعدة. وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون التي نأذن بإنشائها ستعظم من فريق الرصد برصدها نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم، وتقييم الحالة الأمنية والإبلاغ عن العمليات العسكرية وعن حقوق الإنسان في آن معا. وإن وجود مراقبين تابعين للأمم المتحدة لا بد أن يبني الثقة في عملية التسريح. وتلك العملية ستكون محدودة في البداية نظرا للحالة الأمنية الحالية، لكن مشروع القرار ينص على المرونة في نشر المراقبين. وعندما يقوم فريق الرصد بإضافة مناطق آمنة جديدة، سيتسنى التسريح في تلك المناطق من البلد.

والعلاقة بين فريق الرصد ومراقبي الأمم المتحدة ستكون علاقة تعاونية، كما كانت في ليبريا. ونأمل أن ينتهي الأمين العام بسرعة من مركز اتفاقات البعثة مع حكومة سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونحن نرحب بالتزام فريق الرصد بمشاركة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون وحمايتها.

ومشروع القرار هذا يعرب عن قلقنا البالغ إزاء الأنباء الواردة عن تدفقات الأسلحة عبر الحدود والدعم المقدم إلى المتمردين في سيراليون، ويؤكد من جديد الحظر المفروض على الأسلحة الذي كان قد أذن به المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. والدول المجاورة مسؤولة عن تنفيذ ذلك الحظر. ونحن نرحب بالالتزام الشخصي للأمين العام بشأن هذه المسألة، وقد شعرنا بالسرور نظرا للاجتماعات التي عقدها الرئيسان تايلور وكباح في أبوجا يومي ١ و ٢ تموز/يوليه. ونحن نشاطر الرؤساء تايلور وكباح وأبو بكر والأمين العام عنان في شجب الأعمال الوحشية التي تجري في سيراليون. وينبغي محاكمة المسؤولين عن هذه الأعمال. ونطالب بالوقف الفوري للدعم الخارجي المقدم إلى المتمردين والعصبة الحاكمة السابقة من أي مصدر كان.

والولايات المتحدة لديها تحفظات على الاقتراح بوضع مراقبين على الحدود في ظل الظروف الحالية. إن منع تدفقات الأسلحة عبر الحدود فكرة لها وجاهتها. لكن الواقع المؤسف هو أن فريق الرصد ينوء بمسؤوليات فوق طاقته وليس لديه القدرة على تحمل هذه المسؤولية. ونؤمن بأن الأولوية الحالية ينبغي أن تتمثل في تقديم دعم إضافي لفريق الرصد للقيام بمهمته الرئيسية في توفير الأمن في سيراليون بدلا من مراقبة الحدود أو توفير الأمن للمراقبين الآخرين.

ومشروع القرار يبرز دور الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق برامج الأمم المتحدة في سيراليون. وسيقوم الممثل الخاص وموظفوه بتقديم المشورة لحكومة سيراليون بشأن إصلاح وإعادة تشكيل قوة الشرطة وبشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونحن نؤيد جهود حكومة سيراليون والممثل الخاص للأمين العام للأطفال في حالات النزاع المسلح من أجل جعل سيراليون مشروعا رائدا لمواجهة احتياجات الأطفال في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وكما أبرز تقرير الأمين العام بشأن الصراع في أفريقيا إن التنسيق والتخطيط بين مجموعة متنوعة من الوكالات والهيئات مهم جدا لنجاح جهود حل الصراع وبناء

السلام. ونأمل أن النموذج الناجح للتعاون الدولي بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ومجتمع المانحين ذلك النموذج الذي ساعد ليبريا في انتخاباتها وتحولها الديمقراطي في العام الماضي سيتحقق مرة أخرى بالنسبة لسيراليون.

ونحن نرحب بخطة الأمم المتحدة لعقد مؤتمر رفيع المستوى من أجل سيراليون في وقت لاحق من هذا الشهر لتنسيق التخطيط من أجل السلام والأمن ولدعم فريق الرصد والمساعدة الإنسانية. وننتظر أن تتخذ تدابير هامة في ذلك المؤتمر من أجل تلبية الاحتياجات الماسة العديدة في سيراليون.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): والآن أدلي ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

أعربت روسيا مرارا عن قلقها العميق إزاء الأزمة في سيراليون. وبينما أدنَّا بقوة المتمردين أيدنا مطالب البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي لاستعادة النظام الدستوري. وبعد استعادة الحكومة الشرعية في سيراليون، لا تزال شراذم العصبة العسكرية المخلوعة تواصل مقاومتها العسكرية. ونحن ندين أعمال العنف غير الإنسانية المرتكبة ضد السكان المدنيين ونطالب بوقفها فورا.

وفي الوقت الحالي تواجه الحكومة الشرعية في سيراليون مهام استعادة السلم والأمن والحكم الفعال وتطوير العملية الديمقراطية وإعادة البناء والتجديد بل وأهم من ذلك تحقيق المصالحة الوطنية.

ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يشهد على الأهمية التي يوليها مجلس الأمن لاستعادة السلام والأمن في سيراليون وعلى أثر الحالة في ذلك البلد على الحالة في المنطقة دون الإقليمية بأسرها. وإن وزع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون التي سيأذن بها مجلس الأمن، ما هو إلا مثال على تعزيز تنسيق الأعمال فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن حفظ السلام، وبصفة خاصة بين مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تسهم إسهاما هاما في تطبيع الحالة في سيراليون.

وضمانة نجاح بعثة الأمم المتحدة الجديدة تكمن في تعاونها الشامل وتنسيقها الوثيق مع فريق الرصد. فمن الأهمية الفائقة أن تكون المهام المناطة بالبعثة مرتبطة بالأهداف العملية لحكومة سيراليون من أجل استعادة السلام والاستقرار في البلد.

وروسيا على أهبة الاستعداد للاشتراك بنشاط في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، وبصفة خاصة في تزويدها بمراقبين عسكريين.

والآن أستأنف مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه، وإذا لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٨١ (١٩٩٨).

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.